الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/24/4(Part III)
27 March 2006
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الرابعة والعشرون
بيروت، ٨-١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

البند ٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا: إعلان دمشق

موجز

اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دورتها الثالثة والعشرين إعلان دمشق حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد هذا الإعلان على أهمية زيادة النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر، وتقليص البطالة، وعلى ضرورة ترسيخ الاندماج الاجتماعي والتنسيق الإقليمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعاد المجلس والاقتصادي والاجتماعي تأكيد هذه التوصيات في قراره ٥٠/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٠٥ بشأن إعلان دمشق ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

وعملاً بإعلان دمشق وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتسهيلاً لاستعراض الإجراءات التي يتخذها صانعو السياسات بهدف متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، تتضمن هذه الوثيقة تقييماً للتقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا ومقارنة بين بلدان المنطقة العربية، وكذلك بين المنطقة العربية ومناطق أخرى.

وفي هذا الإطار، يتضمن الفصل الأول من هذه الوثيقة ملخصاً عن تقرير "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٥" (E/ESCWA/SCU/2005/3/Rev.1) الذي أعدّ عملاً بإعلان دمشق وبالتعاون مع العديد من وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة. وإزاء استمرار انعدام الاستقرار في المنطقة وما يسببه من تعثر لمسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بعض بلدان المنطقة وأراضيها، ولا سيما في العراق وفلسطين، يخصص التقرير جزءاً لتقييم التقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في هاتين المنطقتين اللتين تعانيان من النزاعات، وذلك استناداً إلى مصادر وطنية.

وتختتم هذه الوثيقة بإطار عام للسياسات يعنى تحديداً بالعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، ويشدّد على أهمية صياغة استراتيجيات متكاملة وشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتماد سياسات تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية وتراعي مصالح الفقراء والنساء على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية. وإضافة إلى ذلك، يركز هذا الإطار العام على القضايا والتحديات الإنمائية الرئيسية التي حددها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والتي تنطبق على المنطقة العربية (قرار الجمعية العامة ١/٦٠).

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً- الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٤

ألف- ملخص عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٤

باء- التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العراق وفلسطين ١٢

ثانياً- الإسراع في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: قضايا إنمائية وتوصيات بشأن السياسة العامة ١٩

ألف- قضايا إنمائية تتخلل أكثر من قطاع ١٩

باء- إطار عام للسياسات المؤاتية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٢٢

مقدمة

١- أعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التأكيد على مضمون إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢)، في قراره ٢٠٠٥/٥٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٠٥، فأكد بذلك أهمية زيادة النمو الاقتصادي وصلته بصياغة استراتيجيات لمكافحة الفقر والبطالة ولتعزيز الاندماج الاجتماعي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وشدّد هذا القرار أيضاً على ضرورة أن تعمل البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على تنسيق جهودها على المستوى الإقليمي دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

٢- وعلاوة على ذلك، ساعدت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العام ٦٠/١) قادة العالم على العمل في إطار متعدد الأطراف بغية إيجاد حلول للمشاكل في المجالات الأربعة التالية: التنمية؛ والسلام والأمن الجماعي؛ وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وتعزيز الأمم المتحدة. ففي مجال التنمية، أعاد قادة العالم تأكيد تصميمهم على تحقيق الأهداف الإنمائية كاملة وفي الوقت المحدد، تلك الأهداف المتفق عليها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للألفية. وأعاد قادة العالم أيضاً تأكيد التزامهم بالقضاء على الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي المطّرد، وتحقيق التنمية المستدامة والرخاء الشامل للجميع. وتخللت مؤتمر القمة كذلك دعوة إلى قادة العالم للعمل بالالتزامات التالية: زيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية بنحو ٥٠ مليار دولار في السنة بهدف تمكينها من اعتماد خطط وطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ واستحداث مصادر لتمويل التنمية؛ والمضي في تحرير التجارة.

٣- وبعد إجراء مراجعة دقيقة للوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تبين أن فيها مسائل عديدة تُعنى بنمط التنمية السائد في منطقة الإسكوا وهي أساسية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه المسائل هي البطالة، والاستثمار، وتعبئة الموارد المحلية، والتنمية البشرية، ولا سيما الصحة والتعليم، وكذلك التكامل الاقتصادي.

٤- فالمنطقة العربية تواجه تحدّيات خطيرة في تحقيق معظم الأهداف. ومن المستبعد أن تتمكن المنطقة بأسرها من القضاء على البطالة والجوع، ولا سيما نظراً إلى بطء التقدم في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تعاني من النزاعات نحو تحقيق هذه الأهداف. وعدم الاستقرار الذي يسود المنطقة بسبب النزاع المسلح يلحق ضرراً بالبنية التحتية وقاعدة الإنتاج، ويثني عن الاستثمار، ويستنفد رأس المال البشري، ويعمّق الفجوة في توزيع الدخل. ومن التحدّيات الرئيسية الأخرى التي تشهدها المنطقة الإفراط في استغلال الموارد المائية، والتصحر، وإدارة موارد الطاقة غير المتجددة.

٥- وفيما يتعلق بأهمية النمو الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي شدد عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠٠٥/٥٠، يشار إلى أن معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الإسكوا لم يتجاوز خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ الواحد في المائة، أي كان أقل من متوسط معدل النمو السنوي في مجموعة البلدان النامية. وقد أحدث تباطؤ الأداء الاقتصادي أثرا سلبيا على تقدم المنطقة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إذ أدى إلى تزايد معدلات البطالة، وتقليص النفقات العامة على الخدمات الاجتماعية، ولا سيما على التعليم والصحة. ولتحسين التنمية البشرية بجميع

أبعادها، لا بدّ من توفر بيئة اقتصادية وسياسية مؤاتية في بلدان المنطقة تتسم بارتفاع معدّلات النمو واستقرارها. وتتيح الطفرة الاقتصادية التي تشهدها غالبية بلدان الإسكوا حالياً بفضل ارتفاع أسعار النفط الدولية، فرصة ذهبية لدفع عجلة التقدم في مسيرة التنمية البشرية. وتشير تقديرات شعبة التحليل الاقتصادي في الإسكوا إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا ازداد بنسبة ٥،٥ في المائة في عام ٢٠٠٥. ويتوقع أن يبقى هذا المعدّل ثابتاً في عام ٢٠٠٦ مع أن التداعي الذي أصاب الأسواق المالية في آذار/مارس ٢٠٠٦ سيؤثر سلباً على هذه التوقعات. ولاستغلال هذه الفرصة على أكمل وجه، يتعين على حكومات المنطقة أن تبذل جهوداً حثيثة لتعالج مواطن الضعف البنيوية التي تشوب اقتصاداتها وتحقق نمواً اقتصادياً أكثر توازناً. ولا بدّ من أن تشمل هذه الجهود تعزيز بيئة الاقتصاد الكلي؛ وإجراء إصلاح واسع النطاق للمؤسسات والقطاع العام؛ واتخاذ تدابير لزيادة إنتاجية رأس المال المادي والبشري؛ واعتماد مبادرات جدّية وفعالة لتحسين الإدارة.

٦- وفيما يتعلق بموضوع التعاون الإقليمي الذي شدّد عليه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً، يشار إلى أن أنشطة التجارة البينية في منطقة الإسكوا لا تزال قليلة نسبياً ولا تشكل رافداً قوياً للنمو الاقتصادي في المنطقة على الرغم من كثرة الجهود المبذولة لتوطيد التكامل الاقتصادي والسياسي بين البلدان العربية. وفي عام ٢٠٠٤، شكلت التجارة بين بلدان الإسكوا نسبة ضئيلة لم تتجاوز ٨ في المائة من مجموع تجارة تلك البلدان، مسجلة زيادة طفيفة عن المستوى التي كانت عليه في عام ١٩٨٠. ومن أسباب انخفاض درجة التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية ضعف الالتزام بالاتفاقات الإقليمية في هذا المجال ومنها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ولا تزال في المنطقة حواجز فنية وإدارية كثيرة تعترض زيادة التجارة البينية وتعزيز التعاون الاقتصادي وتستلزم معالجة صحيحة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ومن هذه الحواجز قوائم الإعفاءات؛ وقواعد المنشأ؛ وفعالية آلية تسوية النزاعات؛ والحواجز غير الجمركية.

٧- وإزاء التباينات الحادة التي تشوب التنمية البشرية في منطقة الإسكوا، ينبغي النظر في طرائق معيّنة لتنسيق السياسة العامة المعنية بالتنمية، ومنها مثلاً، إنشاء صندوق إقليمي للتنمية يرمي إلى دعم أقل البلدان نمواً في المنطقة في محاولاتها الهادفة إلى تخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية. وتبيّن نتائج التقارير التي صدرت مؤخراً عن تقييم التقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن أقل البلدان نمواً والبلدان والأراضي التي تعاني من النزاعات في المنطقة لن تتمكن من تحقيق معظم الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، ما لم تحظ بمساعدة دولية وإقليمية شاملة لهذا الغرض.

أولا- الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية

ألف- ملخص عن التقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية

الهدف ١- القضاء على الفقر المدقع والجوع

٨- لم تشهد مستويات الفقر في منطقة الإسكوا تغيّراً يذكر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠. وتظهر التقديرات المستندة إلى خطوط الفقر الوطنية أن نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر في منطقة الإسكوا

بلغت ١٦,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠، بينما كانت ١٦,٤ في المائة في عام ١٩٩٠[١]. ونسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، أي دون خط الفقر الدولي المحدّد بأقل من دولار واحد في اليوم بمعادلات القوة الشرائية، هي في منطقة الإسكوا أقل بكثير مما هي عليه في سائر المناطق النامية الأخرى. غير أن التدقيق في البيانات دون الإقليمية والوطنية يظهر أن مشكلة الفقر لا تزال تتطلب الكثير من المعالجة، ولا سيما في أقل البلدان العربية نمواً والبلدان التي تعاني من النزاعات حيث آل الوضع إلى مزيد من التردي في العقد الماضي.

٩- وتشير البيانات المتاحة عن البلدان الثلاثة التي تضم معظم سكان الإسكوا في مجموعة بلدان المشرق، وهي الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر، إلى أن مستويات الفقر قد تراجعت من ٢١,٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠. وفي المقابل، تفاقم وضع الفقر في البلدان التي تعاني من النزاعات وفي أقل البلدان نمواً. فمنذ عام ٢٠٠٠، يتزايد معدّل الفقر باطراد في فلسطين، حيث بلغت نسبة السكان التي تعيش في حالة فقر ٦٠ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٢، بعد أن كانت ٢١ في المائة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا شك في أن وضع الفقر قد تفاقم في العراق نتيجة لاستمرار النزاع على الرغم من عدم توفر بيانات موثوقة عن معدّل الفقر في الأعوام الماضية. وتعاني أقل البلدان العربية نمواً من وضع مماثل، إذ تضاعفت معدّلات الفقر تقريباً بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، لتطال حالة الفقر ٤٧,١ في المائة من عدد السكان أي قرابة النصف. وبين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٨، تفاقم وضع الفقر في اليمن حيث ارتفع معدّله من ١٩,١ في المائة إلى ٤٧ في المائة، ويعيش ٨٣ في المائة من الفقراء في المناطق الريفية.

١٠- وفي مجموعة بلدان المغرب، تشير التقديرات إلى أن معدّل الفقر ارتفع من ٧,٣ إلى ٩,١ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠. وتقتصر البيانات المتاحة عن الفقر في بلدان مجلس التعاون الخليجي على البحرين، حيث كان ١١ في المائة من السكان يعيشون دون خط الفقر الوطني في عام ٢٠٠٠.

١١- وتظهر البيانات المتاحة عن الحرمان من الغذاء في تسعة بلدان وأقاليم عربية أن ١٤ في المائة من الأطفال كانوا يعانون من نقص حاد أو طفيف في الوزن في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، مقابل ١١ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣[٢]. إلا أن هذه النسبة تبقى أقل بكثير من المعدّلات المسجلة في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. ومع أن جميع البلدان النامية قد شهدت انخفاضاً في نسبة الأطفال الناقصي الوزن بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣، ارتفعت مشكلة سوء تغذية الأطفال حدةً في المنطقة العربية خلال العقد الماضي. وفي أقل البلدان نمواً، ارتفعت نسبة الأطفال الناقصي الوزن من ٣٨,٤ إلى ٣٩,٢ في المائة في فترة التسعينات.

---

(١) تضم المنطقة العربية اثنين وعشرين بلداً وإقليماً هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن. وتقسم المنطقة إلى أربع مجموعات هي: مجموعة بلدان المشرق وتضم الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وفلسطين، ولبنان، ومصر؛ مجموعة بلدان المغرب وتضم تونس، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والمغرب؛ مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي وتضم الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية؛ مجموعة أقل البلدان نمواً وتضمّ جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن. وتشمل مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية للمنطقة العربية ومجموعات بلدانها جميع البلدان التي توفرت عنها بيانات.

(٢) هذه البلدان والأقاليم هي: الأردن، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والصومال، وفلسطين، ومصر، وموريتانيا، واليمن.

١٢- وتشير التقديرات إلى أن ١٣ في المائة من سكان المنطقة العربية كانوا يعانون من حرمان من الغذاء في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢، مقابل ١٢ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. إلا أن الفوارق بقيت كبيرة بين مختلف مجموعات البلدان. ففي أقل البلدان العربية نمواً، انخفض متوسط نسبة الأشخاص الذين لا يحظون بكمية كافية من الغذاء إلى ٣٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ بعد أن كان ٣٧ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. وفي اليمن، تجاوز عدد الأشخاص الذين يعانون من الحرمان من الغذاء ثلث عدد السكان في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. وفي مجموعتي بلدان المشرق والمغرب، بلغ الحرمان من الغذاء، في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢، أعلى نسبة له في فلسطين والمغرب حيث كان ١٩ و٧ في المائة من السكان على الترتيب يعانون من قلة التغذية.

١٣- ومع أن بعض البلدان في المشرق والمغرب تستطيع أن تحقق الهدف المعني بالقضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام ٢٠١٥، يبقى من المستبعد أن تتمكن المنطقة العربية بأسرها من تحقيق هذا الهدف، ما لم تبذل جهود حثيثة وتكثف الموارد. غير أن وضع الفقر، وكذلك سوء التغذية، ولو بقدر أقل، قد سار إلى مزيد من التردّي في أقل البلدان العربية نمواً وفي البلدان التي تعاني من النزاعات في العقد الأخير من القرن العشرين.

الهدف ٢- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

١٤- تتبع غالبية البلدان العربية، ما عدا أقل البلدان نمواً، مساراً يؤدي بها إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. فقد ارتفعت معدّلات الالتحاق الصافية من ٧٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٢ في المائة في عام ٢٠٠٢. ومن الأسباب الرئيسية التي يعزى إليها بقاء متوسط هذا المعدل أقل من المعدّلات المسجلة في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الانخفاض الحاد الذي تسجله معدّلات الالتحاق الصافية في أقل البلدان العربية نمواً. وعلى الرغم من التقدّم الذي أحرزته أقل البلدان العربية نمواً في التسعينات، لا تزال بعيدة عن تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي. فبين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢، ازدادت معدّلات الالتحاق الصافية في هذه البلدان بنسبة ١١ في المائة، بحيث بلغ متوسطها ٥١ في المائة. وفي الفترة نفسها حققت بلدان المشرق وبلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان المغرب زيادات تراوحت بين ٤ و١٣ في المائة، بحيث بلغ متوسط الالتحاق الصافي في المجموعات الثلاث ٩٠ في المائة.

١٥- وبين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢، حققت المجموعات الأربع تقدماً ملحوظاً على صعيد معدّلات إلمام الشباب بالقراءة والكتابة، بحيث ارتفع هذا المعدّل من ٦٣,٩ إلى ٧٦,٣ في المائة في المنطقة بأسرها. إلا أن الفوارق تبقى شاسعة بين المجموعات الأربع. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، بلغ متوسط معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة ٩٤ في المائة في عام ٢٠٠٢، بينما كاد هذا المتوسط لا يتجاوز ٦٠ في المائة في أقل البلدان العربية نمواً، إذ بلغ معدّل الالتحاق الصافي بالمرحلة الابتدائية في اليمن ٥٩,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، بينما بلغ معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة ٨٣,٢ في المائة في مجموعة بلدان المشرق و٧٣,٦ في المائة في مجموعة بلدان المغرب في عام ٢٠٠٢.

١٦- لقد حققت معظم بلدان المنطقة العربية، في العقد الماضي، تقدماً ملموساً على صعيد معدّلات الالتحاق بالمدارس، مما أدى إلى رفع مستوى إلمام الشباب بالقراءة والكتابة. غير أن تحقيق الهدف النهائي المعني بتعميم التعليم الابتدائي يتطلب من صانعي السياسات توجيه اهتمامهم إلى المناطق الفقيرة والريفية، حيث يتعذر الالتحاق بالمدارس بسبب عقبات اجتماعية واقتصادية.

الهدف ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١٧- في العقد الماضي، حققت المنطقة العربية تقدّماً كبيراً في تضييق الفجوة بين الإناث والذكور في التعليم. وبين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢، ارتفع مؤشر تكافؤ الجنسين من ٠.٧٩ إلى ٠,٩٠ في المائة في التعليم الابتدائي، ومن ٠,٧٦ إلى ٠,٩١ في التعليم الثانوي، ومن ٠,٦ إلى ٠,٨٥ في التعليم العالي. وعلى الرغم من هذه المكاسب، لم تلحق المنطقة العربية بعد بركب المناطق النامية الأخرى على صعيد تكافؤ الجنسين في التعليم، ولاسيما في الفرع العلمي من التعليم العالي. ويتضح اتساع الفارق بين الجنسين عند مقارنة معدلات الإلمام بالقراءة و الكتابة بين الكبار. ففي عام ٢٠٠٢، لم تتجاوز نسبة النساء الملمات بالقراءة والكتابة ٤٩,٦ في المائة في المنطقة العربية بينما بلغت هذه النسبة ٧٢ في المائة في أوساط الرجال.

١٨- ولا تزال حصة المرأة من العمل المأجور خارج القطاع الزراعي في المنطقة العربية أقل منها في سائر المناطق النامية. ففي عام ٢٠٠١، تراوحت هذه الحصة بين ٧ في المائة في اليمن و٢٧ في المائة في المغرب. يبلغ الفارق بين الجنسين في المشاركة السياسية وصنع القرار حداً أكبر منه في مجالات أخرى. ففي أيار/مايو ٢٠٠٥، كانت حصة المرأة من المقاعد في البرلمانات الوطنية قد بلغت ٨ في المائة مقابل ٤ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وسجل التمثيل البرلماني للمرأة في عام ٢٠٠٥ أعلى نسبة في مجموعة بلدان المشرق حيث بلغ ١٠ في المائة، تليها مجموعة بلدان المغرب بنسبة ٨ في المائة، ومجموعة أقل البلدان العربية نمواً بنسبة ٦ في المائة. أما في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي فنسبة تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية ضئيلة لا يتجاوز متوسطها ٢ في المائة.

١٩- وبوجه عام، إذا حافظت المنطقة العربية على معدّل التقدّم الحالي، قد تتوصل إلى تحقيق الهدف المعني بالمساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم بحلول عام ٢٠١٥. غير أن من المستبعد أن تتمكن المنطقة من تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال العمل والتمثيل البرلماني وصنع القرار في التاريخ المحدد.

الهدف ٤- تخفيض معدّل وفيات الأطفال

٢٠- بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣، انخفض معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في المنطقة العربية من ٩١ إلى ٧٠ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، وهو معدّل أدنى من متوسط المعدل المسجل في البلدان النامية والبالغ ٨٨ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء. غير أن هذا المعدّل يبقى أعلى بكثير من المعدل المسجل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق آسيا ورابطة الدول المستقلة. وتحقيق الهدف المعني بتخفيض معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠١٥ يتطلب تقدّماً أسرع، ولا سيما في أقل البلدان العربية نمواً. فهذه البلدان لم تسجل، في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣، سوى

انخفاض ضئيل في معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، بحيث تراجع من ١٤٥ إلى ١٢٢ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، بينما يستلزم الهدف ٤ تخفيض معدل وفيات الأطفال إلى ٤٨ وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء بحلول عام ٢٠١٥. وبين مجموعات البلدان العربية، حققت مجموعة بلدان المغرب أسرع تقدم في تخفيض معدل وفيات الأطفال، حيث انخفض من ٧١ إلى ٣٦ وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣. وخفضت مجموعة بلدان المشرق معدّل وفيات الأطفال من ٧٨ إلى ٥٦ وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، بينما استطاعت بلدان مجلس التعاون الخليجي تخفيض معدّل وفيات الأطفال من ٣٩ وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٠ إلى ٢٣ وفاة في عام ٢٠٠٣.

٢١- وبينما يُحتمل أن تتمكن غالبية بلدان المشرق ومجلس التعاون الخليجي والمغرب من تحقيق الهدف المعني بتخفيض معدّل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠١٥، تبقى أقل البلدان العربية نمواً بعيدة عن تحقيق هذا الهدف. ولدفع عجلة التقدم نحو تخفيض معدّل وفيات الأطفال يتعين على حكومات أقل البلدان نمواً أن تركز على تحسين الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، وتوسيع نطاق التحصين، وضمان الحصول على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي.

الهدف ٥- تحسين الصحة النفاسية

٢٢- بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢، استطاعت المنطقة بأسرها تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ١٩ في المائة، إذ تراجع من ٤٦٥ وفاة إلى ٣٧٧ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية. ومقارنة بالمناطق النامية الأخرى، تحل فقط منطقتا أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا بعد المنطقة العربية من حيث معدل وفيات الأمهات. وتسود مجموعات البلدان الأربع فوارق شاسعة على صعيد هذا المؤشر. ففي عام ٢٠٠٠، كان معدّل وفيات الأمهات في بلدان مجلس التعاون الخليجي دون ٣٠ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية، بينما بلغ هذا المعدل ٧١٧ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية في أقل البلدان العربية نمواً، و١٤٥ حالة وفاة في مجموعة بلدان المشرق، و١٦٦ حالة وفاة في مجموعة بلدان المغرب.

٢٣- ومن الأسباب الرئيسية لارتفاع معدّل وفيات الأمهات انخفاض عدد الولادات التي تحدث بإشراف اختصاصيين. ففي الفترة ١٩٩٥-٢٠٠١، لم تتجاوز نسبة الولادات التي جرت بإشراف اختصاصيين في المنطقة العربية ٦٧ في المائة. وهذا المعدل أدنى بكثير من المعدل المسجل في منطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وشرق آسيا حيث تتجاوز النسبة ٨٠ في المائة. وبينما جرت نسبة ٩٣,٣ في المائة من الولادات في بلدان مجلس التعاون الخليجي بإشراف اختصاصيين، لم تتجاوز هذه النسبة ٦٧,١ في المائة في مجموعة بلدان المشرق و٧١,٧ في المائة في مجموعة بلدان المغرب. أما في أقل البلدان العربية نمواً، فبقيت نسبة الولادات التي جرت بإشراف اختصاصيين ضئيلة بحيث لم تتجاوز ٥٣,١ في المائة من مجموع الولادات.

٢٤- وعلى الرغم من بعض التحسّن الذي حققته المنطقة العربية في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢، فلا تزال بعيدة عن تحقيق الهدف المعني بتحسين صحة الأمهات، ولا سيما تخفيض معدّل وفيات الأمهات بمقدار الثلاثة أرباع. ويتطلب الإسراع في التقدم نحو تحقيق هذا الهدف وضع سياسات، وخصوصاً في أقل البلدان العربية

نمواً، تعالج القضايا الحساسة، وخصوصاً تنظيم الأسرة، والزواج المبكر، وإنجاب الأطفال، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الهدف ٦- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

٢٥- مقارنة بمناطق نامية أخرى، تشهد المنطقة العربية أدنى معدّل انتشار لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة. غير أن ندرة المعلومات عن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المنطقة العربية، وقلة الحالات المبلغ عنها قد لا ترسم صورة صحيحة عن الوضع السائد، ولا سيما في أقل البلدان العربية نمواً.

٢٦- ويشكل مرض الملاريا خطراً حقيقياً في أقل البلدان العربية نمواً، حيث تشير التقديرات إلى أنه يصيب ١٢,٥ مليون شخص، ويودي بحياة ٤٠ ٠٠٠ شخص تقريباً في السنة. وتخلو غالبية البلدان العربية حالياً في مجموعة بلدان المشرق والمغرب ومجلس التعاون الخليجي من أي إصابات بالملاريا، أما في البلدان القليلة المتبقية فيبدو القضاء الكلي على هذا المرض ممكناً في المستقبل القريب.

٢٧- وتتجه أمراض أخرى خطيرة، ومنها السل، إلى الانحسار في غالبية البلدان العربية، باستثناء أقل البلدان نمواً. فقد حسنت البلدان العربية خدمات الرعاية الصحية المتصلة بالوقاية من السل، وتشخيصه، ومعالجته. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ متوسط نجاح المنطقة في معالجة السل ٨١ في المائة، وتستفيد المنطقة بنسبة ٨٠ في المائة من برامج العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر وهي البرامج التي توصي بها منظمة الصحة العالمية لمكافحة السل.

٢٨- ونجاح بلدان عربية كثيرة في مكافحة أمراض مثل السل يظهر أن السياسات الحكومية الاستباقية وترتيبات التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية يمكن أن تؤدي إلى تحسينات سريعة في المجال الصحي. ومع أن الحالات المبلغ عنها للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قليلة، يبقى على صانعي السياسات أن يعالجوا مسألة ندرة المعلومات والتوعية بهذا المرض بهدف منع انتشار الفيروس.

الهدف ٧- كفالة الاستدامة البيئية

٢٩- تتوزّع موارد الطاقة في المنطقة العربية توزّعاً غير متساوٍ. فبينما تحظى بعض البلدان، ولا سيما في مجموعة مجلس التعاون الخليجي، بكميات وفيرة من موارد الطاقة، على شكل احتياطي من النفط والغاز الطبيعي، تفتقر بلدان كثيرة إلى موارد الطاقة أو لا تملك سوى كميات محدودة من الوقود الأحفوري. ونتيجة لذلك، تتراوح إمكانية الحصول على الكهرباء بين ١٠٠ في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي و٨ في المائة تقريباً في بعض أقل البلدان العربية نمواً. وفي عام ٢٠٠٣، كان ٢١ في المائة من مجموع سكان المنطقة العربية، معظمهم في الأرياف، محرومين من الكهرباء.

٣٠- ويبقى معدّل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون منخفضاً نسبياً، لسبب رئيسي هو أن التنمية الصناعية لا تزال محدودة في المنطقة. غير أن نصيب الفرد من الانبعاثات في المنطقة العربية ارتفع بنسبة ١٥ في

المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣. والسبب الرئيسي في هذا الارتفاع هو ازدياد استخدام الطاقة في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

٣١- وتوفر الموارد المائية وحمايتها ونوعيتها هي من القضايا الرئيسية في المنطقة. فموارد المياه العذبة قليلة جداً في بلدان كثيرة من المنطقة، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن وبعض أقل البلدان نمواً. وبما أن متوسط الإمدادات بالمياه العذبة هو أقل من ١ ٠٠٠ متر مكعب للفرد في السنة، يصنّف الخبراء المنطقة بين المناطق التي تشكو من شح في المياه. وعلى الرغم من هذا الشح، تبقى نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب في المنطقة العربية أعلى منها في معظم البلدان النامية الأخرى. وبين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢، لم يطرأ على هذه النسبة أي تغيّر في مجموعات البلدان الأربع. ولذلك لا بدّ من تحقيق تحسينات ملموسة في إمكانية الحصول على موارد المياه المأمونة، ولا سيما في المناطق الريفية، وذلك للتمكن، بحلول عام ٢٠١٥، من تحقيق الهدف المعني بتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه شرب مأمونة إلى النصف. وفي عام ٢٠٠٢، سجلت مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى معدّل في الحصول على مياه الشرب المأمونة بلغ ٩٣ في المائة، تلتها مجموعة بلدان المشرق بمعدل ٩٠,٥ في المائة؛ ومجموعة بلدان المغرب بمعدل ٨٤ في المائة؛ وأقل البلدان العربية نمواً بمعدل ٧٤ في المائة.

٣٢- وعلاوة على ذلك، يبقى معدّل الحصول على خدمات الصرف الصحي منخفضاً، ولا سيما في المناطق الريفية وأقل البلدان العربية نمواً. ففي عام ٢٠٠٢، كانت خدمات الصرف الصحي المحسنة تقتصر على ١٨ في المائة فقط من سكان المناطق الريفية في أقل البلدان العربية نمواً. وفي مجموعتي بلدان المشرق والمغرب، شملت خدمات الصرف الصحي المحسنة ثلثي سكان المناطق الريفية، بينما بلغ معدل توفر هذه الخدمات في بلدان مجلس التعاون الخليجي ٨٧ في المائة. وفي المناطق الحضرية، لم يتجاوز معدّل الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة ٥٥ في المائة في أقل البلدان العربية نموا مقابل ٩٢ في المائة في مجموعتي بلدان المشرق والمغرب، و١٠٠ في المائة تقريباً في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي. وما لم تُتخذ إجراءات منسقة لتحسين خدمات الصرف الصحي، سيبقى في المنطقة العربية ٨٢ مليون شخص تقريبا محرومين من مياه الشرب المأمونة في عام ٢٠١٥ ومعرضين لما ينجم عن ذلك من مخاطر صحية.

٣٣- وتواجه المنطقة العربية في التصحر وتردّي نوعية الأراضي مشكلة أكبر من المشكلة التي تطرحها إزالة الأحراج. فالأحراج لا تغطي أكثر من ٣,٤ في المائة من مجموع مساحة الأراضي. وعلاوة على ذلك، بلغت النسبة التقديرية لانحسار الأحراج في أقل البلدان العربية نمواً ١٩ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ مما قد يؤدّي إلى خسائر فادحة في الموارد الطبيعية لتلك البلدان.

٣٤- وخلال العقد الماضي، تزايد الوعي بالتحدّيات البيئية الملحة، ويتزايد الاهتمام بقضايا هامة، مثل شح المياه والتصحر، والحرص على معالجتها على المستويين الوطني والإقليمي. ولإحراز مزيد من التقدّم نحو تحقيق الهدف المعني بالاستدامة البيئية، لا بد من توطيد التعاون الإقليمي والتركيز على دعم أقل البلدان نمواً في عدد من المجالات، ولا سيما في الإمداد بالمياه والطاقة.

الهدف ٨- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

٣٥- ازداد مجموع المساعدات الواردة إلى المنطقة العربية من ٥,٣٣ مليار دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٨,٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. وقد تلقت ثلاثة بلدان متوسطة الدخل، هي الأردن والعراق ومصر، أكثر من نصف هذه المساعدات في عام ٢٠٠٣. وبينما ازداد متوسط نصيب الفرد من المساعدة للبلدان العربية من ١٩,٤٠ إلى ٢٧,٨٠ دولاراً في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، سجل نصيب الفرد من المساعدة المالية لليمن هبوطاً حاداً، إذ انخفض من ٢٦,٩٠ إلى ١٢,٧٠ دولاراً. وباستثناء عام ٢٠٠٢، تلقت أقل البلدان العربية نمواً في تلك الفترة أقل من متوسط نصيب الفرد من المساعدة الواردة إلى المنطقة. وإضافة إلى ذلك، شهدت بعض البلدان تقلّبات حادة في تدفقات المساعدة خلال تلك الفترة.

٣٦- وفي عام ٢٠٠٤، بلغ معدّل بطالة الشباب في المنطقة ٢١ في المائة، وهو أكثر من ضعف معدّل البطالة بين الكبار، وأعلى من معدّل بطالة الشباب في سائر المناطق النامية. وقد سجلت مجموعة بلدان المغرب في العام المذكور أعلى معدّل لبطالة الشباب في المنطقة بلغ ٢٧,٧ في المائة، تليها مجموعة بلدان المشرق حيث بلغ المعدل ٢١,٨ في المائة، ومجموعة أقل البلدان العربية نمواً حيث بلغ المعدّل ١٦,٦ في المائة، ومجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث بلغ المعدل ١٠,٢ في المائة. وعلى الرغم من ازدياد معدّل مشاركة المرأة في القوى العاملة، يبقى معدّل بطالة الشابات أعلى من معدل بطالة الشباب.

٣٧- ولا يزال معدل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية أقل من المتوسطات الدولية، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الحاسوب الشخصي والنفاذ إلى الإنترنت. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ معدّل انتشار الحواسيب الشخصية ٢,٧ لكل ١٠٠ من السكان، ومعدّل النفاذ إلى الإنترنت ٢,٨ لكل ١٠٠ من عدد السكان. وعلى المستوى دون الإقليمي، تباين عدد مستخدمي الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠ من السكان بين ١٣ في بلدان مجلس التعاون الخليجي و٠,٦ في أقل البلدان العربية نمواً، بينما تباين عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان بين ١٠ في بلدان مجلس التعاون الخليجي و٠,٤ في أقل البلدان العربية نمواً.

٣٨- وسعياً إلى توجيه الاهتمام للفقراء ودعماً لبلدان المنطقة في زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز توازنه، ينبغي للمانحين الإقليميين والدوليين أن ينسقوا مع الحكومات والهيئات المحلية لزيادة مستوى المساعدة وتحسين فعاليتها، ولا سيما لصالح أقل البلدان العربية نمواً. ومن الأهمية زيادة النمو الاقتصادي وترسيخه لخلق فرص عمل جديدة تسهم بدورها في مواجهة التحدي الملح الذي يطرحه ارتفاع معدّلات بطالة الشباب.

تحديات كبرى

٣٩- تواجه المنطقة العربية تحدّيات خطيرة في تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. فمن المستبعد أن تنجح المنطقة بأسرها في القضاء على الفقر والجوع، لسبب رئيسي هو قلة التقدم المحرز على هذا الصعيد في أقل البلدان العربية نمواً والبلدان والأراضي التي تعاني من النزاعات.

٤٠- فأقل البلدان العربية نمواً تدور في حلقة مفرغة من مشاكل الفقر والأمية وسوء التغذية والمرض، وتعاني من نقص في التمويل اللازم لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ولتطوير البنية الأساسية،

مما يؤثر سلباً على الإنتاجية والدخل الوطني. والبلدان المتوسطة الدخل في مجموعتي المشرق والمغرب حققت تقدّماً ملموساً في التعليم، لكنها لم تحرز القدر نفسه من النجاح في تحسين صحة الأمهات. ويمثل ارتفاع معدّل البطالة في هذه البلدان، ولا سيما بطالة الشباب، أشد المشاكل خطورة. فالبطالة هي نتيجة لضعف الأداء الاقتصادي الذي شهدته المنطقة العربية في التسعينات ولارتفاع معدّلات النمو السكاني وتزايد أعداد القوى العاملة. ففي تلك الفترة، كان متوسط نصيب الفرد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من أدنى المعدّلات في العالم.

٤١- وعدم الاستقرار الذي تجلبه على المنطقة الحروب والنزاعات، يقوض قواعد الإنتاج، ويثني عن الاستثمار، ويعمق الفجوة في توزيع الدخل. وعلاوة على ذلك، يحوّل هذا الوضع الموارد عن الاستخدامات المنتجة نحو الإنفاق لأغراض عسكرية. ولذلك، يشكل إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي-الإسرائيلي ووضع حد للعنف في العراق شرطاً لازماً ومسبقاً لتحقيق المكاسب الإنمائية.

٤٢- وتشمل التحدّيات الأخرى في المنطقة الإفراط في استغلال الموارد المائية، والتصحر، وإدارة موارد الطاقة غير المتجددة.

باء- التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العراق وفلسطين

١- العراق

٤٣- استقيت المعلومات الواردة فيما يلي عن التقدّم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية في العراق من وثيقتين أعدّهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأولى صدرت في عام ٢٠٠٣ بعنوان "الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية- نحو ٢٠١٥ : الإنجازات والتطلعات"؛ والثانية معنونة "مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤".

٤٤- والبيانات المتصلة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية نادرة نسبياً، والتقديرات المستقاة من مصادر مختلفة تبدو على درجة كبيرة من التفاوت. إلا أن الاتجاهات السائدة مؤخراً توحي بأن العراق لن يتمكن من تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية.

الهدف ١- القضاء على الفقر المدقع والجوع

٤٥- يبدو العراق، فضلاً عن السودان والصومال واليمن، من البلدان العربية الأكثر معاناة من الجوع. فمن أصل كل عشرة أشخاص في العراق، كان شخص إلى ثلاثة أشخاص يعانون من سوء التغذية في عام ٢٠٠٠. ومنذ عام ١٩٩٠، تزداد مشكلة سوء التغذية حدةً في العراق وتتفاقم مشكلة الجوع. ففي عام ٢٠٠٤، كان ١٢ في المائة من أطفال العراق الذين تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر وخمس سنوات يعانون من نقص الوزن، و٨ في المائة يعانون من سوء تغذية حادة، و٢٣ في المائة يعانون من سوء تغذية مزمنة. وعلى أثر العقوبات التي كانت مفروضة على العراق طوال فترة التسعينات، لا يُتوقع لهذا البلد أن يحقق الهدف ١ بحلول عام ٢٠١٥.

الهدف ٢- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

٤٦- كان نظام التعليم في العراق من أفضل الأنظمة في المنطقة. ففي عام ٢٠٠٠، حلّت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي بين النسب الأربع الأولى في المنطقة، إذ تجاوزت ٩٠ في المائة. غير أن معدّل الالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية انخفض، في عام ٢٠٠٤، نتيجة للعقوبات والحروب والظروف الاقتصادية الصعبة، فبلغ ٧٩ في المائة، ٨٣ في المائة للفتيان و٧٤ في المائة للفتيات.

٤٧- وعلاوة على ذلك، كان التقدم بطيئا نحو تحقيق الإلمام الكامل بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة. ففي عام ٢٠٠٤، بلغت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة بين الكبار في هذه الفئة العمرية ٧١ في المائة، وبلغت نسبة الملمين بشيء من القراءة والكتابة ١٢ في المائة. ولم يتجاوز معدّل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة بكثير معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى مجموع السكان عموماً. ففي عام ٢٠٠٤، بلغت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة بين السكان من الفئة العمرية ١٥ سنة وما فوق ٦٥ في المائة، بينما بلغت نسبة الملمين بشيء من القراءة والكتابة ١٠ في المائة.

الهدف ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤٨- ينبغي للعراق أن يسرع التقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين، فمعدّل التحاق الفتيات يكاد لا يتجاوز ثمان فتيات لكل عشرة فتيان في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي. وشهد معدّل إلمام النساء بالقراءة والكتابة بعض الركود في الأعوام الماضية، بل بقي معدّل الأمية بينهن مرتفعاً جداً في بعض المناطق. وإذا كانت الفجوة بين الجنسين تتضاءل من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة، فلعل تضاؤلها يعزى إلى انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الرجال، وليس إلى مكاسب تحققت لصالح النساء. وتبلغ الفجوة بين الرجال والنساء حدّها الأوسع في المناطق الشمالية، حيث بقي معدّل إلمام النساء بالقراءة والكتابة أقل من معدّل إلمام الرجال بنسبة ٢٠ في المائة. وبينما تتجه غالبية بلدان المنطقة العربية نحو تحقيق الهدف المعني بالمساواة بين الجنسين في التعليم، يبقى العراق متأخراً عنها ولا يتوقع له أن يحقق هذا الهدف في الوقت المحدد.

٤٩- وكانت مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة دائماً في العراق، ومعدل البطالة مرتفعا نسبياً لدى النساء، وذلك نظراً إلى قلة عدد النساء اللواتي يبحثن عن فرصة عمل. وفي عام ٢٠٠٤، كانت مشاركة المرأة في القوى العاملة تقتصر على قرابة ٢٠ في المائة من النساء في الفئة العمرية ٢٥-٤٥ سنة، و١٠ في المائة من النساء في الفئة العمرية ٥٥-٥٩ سنة، و٥ في المائة من النساء اللواتي تزيد أعمارهن عن ٦٥ سنة.

٥٠- وبعد الانتخابات البرلمانية التي أجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، حصلت النساء على ٨٦ مقعداً من أصل ٢٧٥ مقعداً نيابياً، أي على نسبة ٣١,٣ في المائة من المقاعد، وهي أعلى نسبة تحققها المرأة نتيجة انتخابات في المنطقة العربية.

الهدف ٤- تخفيض معدّل وفيات الأطفال

٥١- شهد العراق ازدياداً في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠. ووفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية، سجّل العراق، في عام ٢٠٠١، رابع أعلى معدل لوفيات الأطفال في المنطقة، بعد الصومال وموريتانيا وجيبوتي. وارتفاع معدّل وفيات الأطفال هو نتيجة النزاعات المسلحة والعقوبات التي فُرضت على العراق في فترة التسعينات.

الهدف ٥- تحسين الصحة النفاسية

٥٢- أظهرت بيانات عام ٢٠٠٠ عن النسب المعدلة لوفيات الأمهات أن هذه النسبة في العراق كانت ٢,٥٠ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية[٣]. وهذا يدلّ على أن العراق لا يزال بعيداً عن تحقيق هذا الهدف. ومع أن مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤ يورد نسبة أدنى قدرها ١,٩٣ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية، تشير التقديرات إلى أن العراق لم يحقق مستوى التخفيض العام الذي سجلته معظم البلدان العربية في معدّل وفيات الأمهات في العقد الماضي.

الهدف ٦- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

٥٣- مع أن الملاريا لا تطرح مشكلة أساسية في العراق، تبقى حالات الوفاة التي يسببها السل مصدر قلق. ففي عام ٢٠٠١، وقعت ٢٥ حالة وفاة بسبب السل لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان. ويرجح أن يكون هذا المعدل قد ازداد في أعوام النزاع المسلح الماضية .

الهدف ٧- كفالة الاستدامة البيئية

٥٤- مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة، وببيانات نشرها سابقاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يورد مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤ أن حالة الإمداد بالمياه المأمونة تدهورت كثيراً في الأعوام الماضية. ففي عام ٢٠٠٤، كان الحصول على المياه المأمونة يقتصر على ٦٠ في المائة من سكان المدن و٣٣ في المائة من سكان الأرياف.

الهدف ٨- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

٥٥- مع أن الهدف ٨ حدّد عناصر أساسية لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، منها المساعدة والتجارة وتخفيف عبء الديون، تبقى بطالة الشباب في العراق أكثر القضايا إلحاحاً، وهذه القضية هي موضوع الغاية ١٦ من هذا الهدف. فوفقاً لمسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤، بلغ معدل بطالة الشباب ١٩ في المائة، وهو معدّل أعلى بكثير من مجموع معدّل البطالة البالغ ١٠,٥ في المائة في صفوف السكان الناشطين

---

(٣) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، لمحة عن العراق: إحصاءات، متاح على العنوان التالي: http://www.unicef.org/infobycountry/ iraq_statistics.html.

اقتصادياً من الفئة العمرية ١٥ سنة وأكثر. غير أن المسوح الرسمية للبطالة الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أوردت معدّلاً إجمالياً للبطالة أعلى بكثير، بلغ ٢٦,٨ في المائة للعام نفسه.

٥٦- وعلى أثر اتفاق أبرم في عام ٢٠٠٤ مع البلدان الأعضاء في نادي باريس، استطاع العراق تحقيق تقدم ملموس في القدرة على تحمّل الديون في الأجل الطويل. وينصّ هذا الاتفاق على إلغاء جزء لا يقل عن ٣١,١ مليار دولار من مجموع دين العراق لأعضاء نادي باريس البالغ ٣٨,٩ مليار دولار تقريباً، وذلك وفقاً لشروط يضعها صندوق النقد الدولي. غير أن هذا الإجراء هو مجرد خطوة أولى على الطريق نحو تحسين قدرة العراق على تحمّل الدين، إذ بلغ مجموع ديونه الخارجية ١٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٤. ويتطلب تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية إبرام المزيد من الاتفاقات لتخفيف عبء الديون، وإيجاد حل شامل لمسألة التعويضات.

تحديات كبرى

٥٧- العراق هو من البلدان التي شهدت تراجعاً في مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في العقد الماضي، وذلك نتيجة لفرض العقوبات واستمرار النزاع المسلح.

٥٨- ويشهد العراق حالياً ظروفاً صحية سيئة، وقد تدهورت الخدمات الصحية في الأعوام الماضية. نتيجة لذلك، ازدادت معدّلات وفيات الأطفال والأمهات. ويواجه العراق أيضاً تحديات خطيرة على صعيد التعليم، إذ يُصنّف نصف شبابه تقريباً في فئة غير الملمين بالقراءة والكتابة.

٥٩- والأمن والاستقرار هما عنصران لا غنى عنهما في مسيرة هذا البلد نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وما دامت حال الطوارئ سائدة فيه، لن يكون بالإمكان إحراز التقدم المطلوب نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل.

٢- فلسطين

٦٠- أشار آخر تقرير صدر عن الأهداف الإنمائية للألفية إلى أن التنمية في فلسطين تواجه تحديين رئيسيين هما (أ) استمرار الاحتلال الأجنبي المسلح الذي يقوّض السلطة الفلسطينية ويحبط المحاولات الرامية إلى بناء المؤسسات وإنعاش النمو الاقتصادي؛ (ب) الانشغال بأعمال الإغاثة في حالات الطوارئ المتكررة منذ انطلاق الانتفاضة الثانية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وتشديد إجراءات الاحتلال الإسرائيلي.

٦١- وواجهت عملية جمع البيانات تحديات عديدة، منها إجراءات الإغلاق التي فرضتها إسرائيل والتي أعاقت حركة العاملين الميدانيين في جمع البيانات، والاختلاف على نطاق صلاحيات السلطة الفلسطينية وعلى وضع القدس وحدودها، مما أدى إلى صعوبات جمة في إعداد بيانات متناسقة.

سياق التنمية في فلسطين

٦٢- خلف النزاع في الأعوام القليلة الماضية آثاراً أكبر من أن تحصر في إحصاءات مطلقة. فالاتجاه الحالي نحو التراجع نتيجة للصراع، هو اتجاه يطول أجله ويعطّل البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تضعف الأزمة السياسية الراهنة إمكانات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد أدّى تبدّد التقدم الذي تحقق على مستوى التنمية البشرية في الأعوام الماضية إلى إبطاء العمل الإنمائي، والأهم من ذلك أن حالة الطوارئ الناشئة من الصراع قد استأثرت بالأولوية على حساب تحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل. ونتيجة لذلك، تأجلت الأهداف الإنمائية في خضم السعي إلى تحقيق أهداف الإغاثة الفورية. ولا شك في أن التحدي الاقتصادي الأكبر للمستقبل يكمن في زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق توازنه، بحيث يكون رافداً للعمل على تخفيف حدة الفقر.

٦٣- ويتسم السياق الدولي بأهمية بالغة في دعم فلسطين ، لا سيما في ظل الاعتماد الكبير على المساعدات المالية الدولية لتنفيذ المشاريع الإنمائية. وقد كانت المساعدة الخارجية المصدر الرئيسي لدخل السلطة الفلسطينية قبل الانتفاضة.

الهدف ١- القضاء على الفقر المدقع والجوع

٦٤- شهدت الأحوال المعيشية للفلسطينيين تدهوراً كبيراً. فعلى الرغم من التثبيت الاقتصادي الذي حدث في عام ٢٠٠٣، كان ٤٧ في المائة من الفلسطينيين يعيشون دون خط الفقر، و٦٠٠ ٠٠٠ شخص لا يملكون القدرة على سد حاجاتهم الرئيسية في المأكل والملبس والمسكن(٤).

٦٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أشارت حسابات البنك الدولي إلى أن تخفيض مستويات البطالة إلى المعدل الذي كان عليه قبل الانتفاضة، وهو ١٢ في المائة، يتطلب تحقيق زيادة قدرها ١٠ في المائة سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي طوال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨. ويشكل عمل رب الأسرة عنصراً أساسياً في خطر التعرض للفقر، ولا سيما في ظل عدم وجود نظام شامل للرعاية وبرنامج لتعويضات البطالة.

٦٦- ووفقاً لتقديرات الإسكوا، كان من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، انطلاقاً من مستوى متدنٍ. وفي أواخر عام ٢٠٠٥، كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل بنسبة ١٠,٦ في المائة، من المستوى الذي سجله في عام ٢٠٠٠(٥). وشهد النشاط الاقتصادي ووضع العمالة تحسناً لم يدرك المستوى المطلوب لكبح التزايد في معدل البطالة. وازدادت العمالة بنسبة قاربت ٧ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٤، مقارنة بالمعدل المسجل في الفترة نفسها من العام السابق. غير أن الاقتصاد لم يكن قادراً على توليد فرص عمل كافية للأعداد المتزايدة من القوى العاملة، فاستقر معدل البطالة عند نسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٣، مقابل ١٠ في المائة قبل الانتفاضة. وكان الشباب أشد الفئات تأثراً بهذه الظاهرة، حيث بلغ معدّل العاطلين عن العمل بينهم ٣٧ في المائة مقابل ١٤ في

---

(٤) البنك الدولي، أربعة أعوام الانتفاضة وحالات الإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية: تقييم، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

(٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسات الحسابات القومية لمنطقة الإسكوا، العدد ٢٥، ٢٠٠٥.

المائة قبل الانتفاضة[٦]. وفي أواسط عام ٢٠٠٤، ارتفع معدل البطالة في فلسطين إلى ٢٩ في المائة. وبلغ وضع البطالة حداً خطيراً في قطاع غزة، حيث تعطّل النشاط الاقتصادي بفعل الاقتحامات التي نفذها الجيش الإسرائيلي وإغلاق منطقة أريتس الصناعية، مما خفض تدفق العمال الفلسطينيين من قطاع غزة إلى إسرائيل، وأسهم، بالتالي، في رفع معدّل البطالة في غزة إلى نحو ٤٠ في المائة[٧].

الهدف ٢- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

٦٧- توقف الاتجاه الإيجابي الذي ساد في أواسط التسعينات مع اندلاع الانتفاضة الثانية. وتوضح البيانات المتاحة عن وضع الالتحاق بالمدارس أن معدل الالتحاق في فلسطين انخفض بنسبة ٠,٧ في المائة في السنة الدراسية ٢٠٠١-٢٠٠٢ مقارنة بمعدل السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠. ويتزامن هذا الانخفاض مع تفاقم البطالة والفقر، وتدمير البنية الأساسية الاقتصادية، وتشديد القيود على الحركة. ويتوقع أن يؤول معدل الالتحاق الصافي إلى مزيد من الانخفاض إذا استمر الوضع على ما هو عليه.

الهدف ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٦٨- لا تبلغ الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي حداً كبيراً في فلسطين. ومع أن تقدما قد أحرز في الأعوام الثمانية الماضية على صعيد تحسين التكافؤ بين الجنسين في التعليم، لم يحدث أي تحسن ملموس في مشاركة المرأة في صنع القرار الاقتصادي والسياسي.

الهدف ٤- تخفيض معدّل وفيات الأطفال

٦٩- حققت الخدمات الصحية في فلسطين طوال العقد الماضي أداء لا يقلّ عن مستوى الخدمات الصحية في الفئة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. وهذا إنجاز هام، إذ إن فلسطين لا تزال بعيدة عن الفئة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. ففي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، بلغ معدّل وفيات الرضع ٢٧,٣ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، ثمّ انخفض هذا المعدل إلى ٢٥,٥ في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٣٣,٢ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ إلى ٢٨,٧ في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩. إلا أن هذا التقدم لا يزال دون المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ استمر بهذه الوتيرة لن يضمن تحقيق الهدف ٤ بحلول عام ٢٠١٥. ومن المؤكد أن الواقع السياسي المضطرب يزيد حالات وفيات الأطفال ويعرّض حياة الرضع والأطفال لمخاطر جديدة. ووفقاً لإحصاءات غير رسمية تعود إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢، بلغ عدد الأطفال الذين سقطوا دون سن الثامنة عشرة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية ٣١١ طفلاً من مجموع الضحايا البالغ ١ ٦٤٩ ضحية. وإذا استمر الاحتلال، فلن يكون بالإمكان إحراز مزيد من التقدم، ولا بالإمكان الحفاظ على التقدّم الذي أحرز حتى الآن.

---

(٦) البنك الدولي، أربعة أعوام الانتفاضة وحالات الإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية: تقييم، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

(٧) International Monetary Fund (IMF), "Macroeconomic and fiscal developments, outlook, and reform in the West Bank and Gaza", which was presented to the Ad-Hoc Liaison Committee (AHLC) Meeting (Oslo, 8 December 2004).

الهدف ٥- تحسين الصحة النفاسية

٧٠- على الرغم من عدم توفر البيانات الدقيقة، يُتوقع أن يكون معدل وفيات الأمهات قد ازداد منذ اندلاع الانتفاضة الثانية. وعلاوة على ذلك، انخفضت نسبة الولادات التي تجري في المستشفيات إلى ٦٧ في المائة من مجموع الولادات، وذلك بسبب القيود المفروضة على الحركة.

الهدف ٦- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وغيرهما من الأمراض

٧١- تظهر سجلات وزارة الصحة انخفاضاً في عدد إصابات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولم يبلغ عن أي إصابة بالملاريا في الأعوام الماضية. وإضافة إلى ذلك، يُسجل انخفاض مستمر في عدد الإصابات بمرض السل الرئوي.

الهدف ٧- كفالة الاستدامة البيئية

٧٢- لا تزال حماية البيئة في مراحلها الأولية في فلسطين. ومنذ تسلم السلطة الفلسطينية مهامها، أحرز تقدم على صعيد خدمات المياه والصرف الصحي. فبحلول عام ٢٠٠٠، تحققت الغاية المعنية بتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف. غير أن وصل الأسر المعيشية بالشبكات العامة للصرف الصحي لم يحرز القدر نفسه من التقدم، حيث اقتصرت الزيادة على نسبة متواضعة قدرها ١١,١ في المائة. وتعوق القضايا السياسية العالقة التقدم في حماية المساحات الخضراء والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتقوّض القدرة على المضي في التقدم الذي تحقق على مستوى المياه والصرف الصحي. وبالنظر إلى سجل حماية البيئة في فلسطين وتطور هذه الحماية ومسارها ومستواها، يُستبعد تحقيق الهدف ٧ بحلول عام ٢٠١٥.

الهدف ٨- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

٧٣- لم يشمل تقرير الأهداف الإنمائية للألفية الهدف ٨ لسببين: (أ) هذا الهدف لا ينطبق إلا على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة[٨]؛ (ب) غالبية العناصر التي تقيسها مؤشرات الهدف ٨، ومنها التجارة الخارجية، لا تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية لأن إسرائيل فرضت اتحاداً جمركياً من طرف واحد بحكم الأمر الواقع.

٧٤- وتعتمد فلسطين بشدة على المساعدة المالية الدولية في تنفيذ المشاريع الإنمائية. وعلاوة على ذلك، كانت المساعدة الأجنبية المصدر الرئيسي لدخل السلطة الفلسطينية قبل الانتفاضة، إذ يأتي القدر الأكبر منها دعماً للميزانية. وبدون هذه المساعدة، لم تكن السلطة لتستطيع دفع أجور ١٢٠ ٠٠٠ من موظفيها. وفي عام ٢٠٠٣، بلغ مجموع المساعدة المقدمة إلى فلسطين ٩٧١,٨ مليون دولار.

---

(٨) تعتبر الأمم المتحدة الضفة الغربية وقطاع غزة أرضاً خاضعة للاحتلال الأجنبي.

تحديات كبرى

٧٥- يُقصد بحالات الإغلاق القيود التي تفرضها إسرائيل على السلع والعمال الفلسطينيين عبر الحدود وداخل الأرض المحتلة. وتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر في الدخل بلغ مجموعها ٣،٣ من مليارات الدولارات تقريباً خلال الفترة المنقضية بين فرض سياسة الإغلاق في عام ١٩٩٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وازدادت أيام إغلاق الحدود من ١٧ يوماً في عام ١٩٩٢ إلى ١٠٠ يوم في عام ٢٠٠١.

٧٦- وقدر البنك الدولي الأضرار المادية الناجمة عن الصراع في فلسطين بنحو ٣٠٥ ملايين دولار حتى أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٧٧- ومن التحديات الرئيسية التي تواجهها التنمية في الأجل الطويل في فلسطين: توليد المزيد من النمو السنوي؛ ورسم سياسات تستهدف معالجة نتائج النمو السكاني السريع؛ وكبح ارتفاع معدلات البطالة.

ثانياً- الإسراع في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: قضايا إنمائية وتوصيات بشأن السياسة العامة

ألف- قضايا إنمائية تتخلل أكثر من قطاع

٧٨- على الرغم من التباين السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتسم به العالم العربي، والتفاوت في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن تحديد مجموعة من المشاكل والتحديات الإنمائية الرئيسية المشتركة والمترابطة. وهذه القضايا التي شددت عليها نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ يجب أن تدرج في أي سياسة إنمائية جديدة تُعنى بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١- قضايا الجنسين

٧٩- قضايا الجنسين هي قضايا تدخل في أكثر من قطاع، فتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصر أساسي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية. وقد أحرزت المنطقة العربية تقدماً ملموساً في تحسين ظروف المرأة وأوضاعها. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته المرأة العربية في التحصيل العلمي والوضع الصحي، لا تزال حصتها في القوى العاملة ومشاركتها في العمل السياسي وصنع القرار من أدنى المستويات في العالم. ولا تزال مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية والسياسية، ومنها انعدام الأمن، تساهم في تهميش المرأة والتمييز ضدها سواء أكان داخل الأسرة أم في مؤسسات عامة مثل النظام القضائي وسوق العمل، وكذلك في خدمات الصحة والتعليم. ويلزم بذل مزيد من الجهود المنسقة والمتضافرة لدمج قضايا الجنسين في صنع السياسات بهدف إزالة القواعد والممارسات النظامية وغير النظامية التي تنكر على المرأة حقوقها المتساوية، ومنها الحق في الحصول على الأصول والموارد والتصرف بها، والحق في فرص المشاركة في المجتمع.

٢- البطالة

٨٠- أظهر آخر تقرير أصدرته منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٦ أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال تسجل أعلى معدل للبطالة في العالم، وقد بلغ ١٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥[٩]. وكانت مناطق الكوارث في العراق وفلسطين أشد المناطق تضرراً من هذا الوضع، حيث قارب معدل البطالة ٢٦,٨ و٢٩ في المائة على الترتيب. وفي الوقت ذاته، تتزايد أعداد القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدل مرتفع قدره ٣,٥ في المائة في السنة. ومع أن معدل البطالة الحالي أقل بقليل من معدل عام ٢٠٠٠، لم تؤد معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي سجلتها المنطقة مؤخراً إلى نمو ملموس في فرص العمل. وعلى ضوء الارتفاع المتوقع في عدد الوافدين إلى سوق العمل في الأعوام المقبلة، يبدو تأمين فرص العمل، ولا سيما للشباب، والنجاح في دمج المرأة في سوق العمل، من التحديات الاقتصادية الكبرى. والنجاح على هذه المستويات يمكن أن يساعد في القضاء على الفقر والاستفادة من ازدياد النمو الاقتصادي لصالح المنطقة.

٣- الأمن

٨١- لا شك في أن للتوتر السياسي والصراع المسلح والعنف آثاراً بالغة على التنمية الاقتصادية والبشرية في بلدان كثيرة من المنطقة. فهذه العوامل تؤدي إلى خفض معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، ورفع معدلات البطالة، وتفاقم الفقر، وتزايد أعداد المعوقين، وتقويض استدامة المكاسب الإنمائية وعدم التكافؤ في توزيعها. وتعزيز الأمن والاستقرار السياسي هو عامل أساسي وهام، ولا سيما في البلدان والأراضي التي تعاني من الصراع، وخصوصاً في العراق وفلسطين.

٤- الاستثمار وتراكم رأس المال

٨٢- انخفضت نسبة الاستثمار الكلي في منطقة الإسكوا إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٢ بعدما كانت قد بلغت ذروتها في عام ١٩٧٨ عندما سجلت نسبة ٢٩ في المائة. وقد حدت المخاطر الحقيقية أو المحتملة من أنشطة الاستثمار، فأحدثت أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي والتنمية. ومع أن معدلات الاستثمار في المنطقة قد ارتفعت منذ بداية الطفرة النفطية في عام ٢٠٠٣، لم يستثمر جزء كبير من الإيرادات النفطية المحققة في الأعوام الماضية في القطاعات الاقتصادية التي تولد فرص عمل. فهذه الإيرادات إما استثمرت خارج المنطقة في أصول مالية بالدولار، وإما داخل المنطقة في سوق الأسهم والعقارات، فساهمت في الارتفاع اللافت لأسعار هذه الأصول. ومن المحتمل أن يكون للانهيار الذي شهدته سوق الأسهم مؤخراً أثر سلبي على معدلات النمو الاقتصادي.

٥- الفقر والإقصاء الاجتماعي

٨٣- يُعرّف الإقصاء الاجتماعي بأنه أي شكل من أشكال التهميش أو التمييز النظامي وغير النظامي الذي يمارس ضد أشخاص أو فئات على أساس العرق، أو الأصل الإثني، أو الدين، أو الجنس، أو العمر، أو

---

(٩) International Labour Organization (ILO), "Global employment trends: brief" (January 2006).

النسب، أو الإعاقة، أو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، أو الهجرة، أو مكان الإقامة. والإقصاء الاجتماعي هو من أسباب حدوث الفقر واستمراره، إذ ينكر على الأفراد الحقوق والفرص المتساوية في الحصول على الخدمات والنفاذ إلى الأسواق والمشاركة في العمل السياسي. ولذلك يجب أن يدرج موضوع الإقصاء الاجتماعي في استراتيجيات الحد من الفقر في المنطقة العربية وفي أطر عملها، على أن يوجه اهتمام خاص للنساء، والشباب، والمسنين، والمعوقين، والمشردين واللاجئين، والسكان الذين يعيشون في مناطق زراعية أو ريفية أو نائية. وفي الفترة التي بدأ فيها نمو الفقر، في أواسط الثمانينات، كان التقدم محدوداً في مجالات اجتماعية كثيرة، منها التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين وتطور المجتمع المدني. وهذا ساهم في تفاقم ضعف النمو الاقتصادي. وبوجه عام، لا تزال قنوات تقديم الخدمات الاجتماعية بعيدة عن استيفاء الشروط اللازمة لتحقيق الغاية المتمثلة في تخفيف حدة الفقر. فنظم الحماية العامة القائمة تراوح مقيّدة بالأنماط والوظائف التقليدية. ويتطلب كسر الحلقة المفرغة اعتماد مجموعة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمتكاملة؛ وإعادة ترسيخ النمو الاقتصادي المطّرد بمنأى عن تقلبات قطاع النفط؛ والتركيز على الأثر الناجم عن الإصلاحات الاقتصادية وسياسات التكييف الهيكلي؛ وتعزيز المساواة والتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. وهذه السياسات يجب أن تنظر إلى المجالات الرئيسية التي تتضمنها برامج الحماية الاجتماعية باعتبارها فروعاً متداخلة ومترابطة في مجموعة متكاملة تشمل التدخلات التي تستهدف سوق العمل، مثل أنظمة وبرامج العمل وقواعد تحديد الأجور؛ وبرامج التأمين الاجتماعي القائمة على المساهمات المالية، ومنها معاشات التقاعد، وتعويضات البطالة، ومستحقات الأسرة، وتعويضات المرض؛ والبرامج غير القائمة على المساهمات المالية، مثل البرامج الممولة من الإنفاق العام، والتحويلات النقدية أو العينية، والخدمات الاجتماعية المجانية أو المدعومة للجميع.

٦- التعاون الإقليمي

٨٤- يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إقامة شراكات عالمية وإقليمية ترتكز على المساءلة والمسؤولية المتبادلة. وفي إطار هذه الشراكات تقوم الأمم الغنية، من خلال برامج التمويل وتخفيف عبء الديون واتفاقات التجارة المنصفة، بدعم جهود البلدان النامية لاعتماد استراتيجيات إنمائية مناسبة في بيئة عالمية مؤازرة. وتبين تحاليل الأنماط التجارية والدورات الاقتصادية في المنطقة العربية أن مستوى التكامل الإقليمي، بوجه عام، لا يزال منخفضاً ولم يتحسن كثيراً خلال العقود الماضية. وتواجه البلدان العربية عقبات كبيرة أمام التعاون والتكامل التجاريين، من أهمها، التشابه في الهياكل الاقتصادية، والتباين في هياكل الطلب، وقلة الالتزام بالاتفاقات الإقليمية، وشدة الاعتماد على الضرائب التجارية في بعض البلدان، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون. وعلاوة على ذلك، تبقى الأنشطة الاقتصادية والتجارية في المنطقة شديدة التأثر بالاضطراب السياسي. ولا شك في أن تحسين مستوى التكامل في الأسواق العربية سيعزز قدرة المنطقة على جذب الاستثمارات الدولية والإقليمية، ويسهل الاستثمار والنمو، ويولّد المزيد من فرص العمل والمداخيل. وإضافة إلى ذلك، لا بد من التعاون بين بلدان الجنوب للتشارك في الخبرات والتجارب في السياسات والمبادرات الإنمائية الناجحة.

٧- البيئة

٨٥- يبقى شح المياه ونوعيتها من التحديات الخطيرة في المنطقة. وقد أدت قلة الموارد المائية، مصحوبة بارتفاع معدلات النمو السكاني والإفراط في استخدام المياه، ولا سيما في الزراعة، إلى انخفاض كمية المياه

إلى ما دون مؤشر الإجهاد المائي. ولا تزال مناطق كثيرة ريفية ونائية محرومة من مياه الشرب المأمونة وخدمات الطاقة والصرف الصحي. وهذا الوضع أدى إلى تفاقم الفقر في هذه المناطق. ومن غير الممكن تأمين الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية من غير كهرباء ولا مياه مأمونة. وعلاوة على ذلك، ترتفع معدلات وفيات الرضع والأطفال في المناطق التي تعاني من التلوث.

باء- إطار عام للسياسات المؤاتية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٨٦- ينبغي للبلدان التي تلتزم التزاماً ثابتاً بالأهداف الإنمائية للألفية أن تعتمد إطاراً عاماً لسياساتها يُعنى بتحقيق الأهداف المعلنة، ويشار إليه بالإطار العام للسياسات المؤاتية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الضروري أن يعالج هذا الإطار التفاعلات القائمة بين مختلف أبعاد الفقر والتي تتجاوز الاعتبارات التقليدية للدخل والإنفاق، وأن يشمل نوعية الحياة، ولا سيما طول العمر، والصحة، والتحصيل العلمي، وكذلك القوة والضعف وإمكانية التعبير. ويجب أن تركز استراتيجيات الحد من الفقر في المنطقة على البطالة، والتباين في الدخل، والإقصاء الاجتماعي، والفوارق بين الجنسين، وآليات الحماية الاجتماعية. ومن الضروري أن تراعي السياسات المؤاتية لتحقيق الأهداف الإنمائية مصالح الفقراء والنساء، بحيث تتماشى مع هدف الحد من الفقر في القدرات، والفقر بجميع أشكاله. والمقصود بالسياسات التي تراعي مصالح الفقراء والنساء أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنساء والفقراء يجب أن تتحسن بسرعة أكبر من سرعة تحسن المؤشرات الخاصة بسائر فئات المجتمع. وكي يكتسب هذا الإطار العام قابلية الاستمرار، يجب أن يتضمن مبادئ توجيهية واضحة، وتدابير مناسبة، وآليات فعالة، بحيث يفضي النمو إلى تحسين قدرات الفقراء.

٨٧- ويستلزم نجاح السياسات التي تراعي مصالح الفقراء والنساء إطاراً سليماً للاقتصاد الكلي وإدارة شفافة للموارد. كما يستلزم رصداً دقيقاً بهدف مراجعة النتائج غير المرجوة، وتحليل الإخفاقات وتصحيحها. وعلاوة على ذلك، لا بد لهذه السياسات، التي تهدف إلى تقليص عدد الفقراء المطلق، من أن تكسب ثقة الفقراء، وتحظى بمشاركتهم الفعالة إذا أمكن. وكذلك تعتبر المساواة بين الجنسين عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تحسين نوعية الحياة للجميع، وضمان حقوق الإنسان، وحسن سير الهياكل التعددية في المجال السياسي. وفيما يلي عرض للمبادئ التوجيهية للإطار العام للسياسات المؤاتية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية.

١- سياسات اجتماعية متكاملة

٨٨- يجب أن تترافق سياسات التكييف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية مع سياسات اجتماعية متكاملة تهدف إلى معالجة قضايا اجتماعية رئيسية، وذلك بغية التصدي للتحدي المتمثل في تخفيف حدة الفقر بجميع أبعاده. ومن الضروري أن تنتهج البلدان العربية نهجاً متكاملاً لتخفيف حدة الفقر وتعزيز النمو يتضمن تدابير لمعالجة الفوارق بين الجنسين؛ وتقليص التباينات في الدخل؛ ومعالجة البطالة، وخصوصاً بين الشباب والنساء؛ ومكافحة الإقصاء الاجتماعي من السوق والخدمات الذي يمارس ضد الشباب والنساء، والأقليات الإثنية والدينية، والمسنين، والمعوقين، والمشردين، واللاجئين؛ واعتماد آليات الحماية الاجتماعية؛ وتشجيع المشاركة السياسية للمرأة. وهذا يتطلب من بلدان المنطقة انتهاج نهج في التنمية يرتكز على الحقوق،

ويشارك في إطاره جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع السياسة، ولا سيما الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والممثلين المباشرين عن الجماعات الفقيرة، والجمعيات النسائية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني.

٢- نمو مؤاتٍ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٨٩- يكون النمو لصالح الفقراء عموماً عندما يستخدم الأصول التي يملكها الفقراء؛ ويُراعي القطاعات التي يعمل فيها الفقراء؛ ويحدث في المناطق التي يسكنها الفقراء[١٠]. ويمكن أن يحدث النمو المؤاتي للفقراء عندما تترافق معدلات النمو الاقتصادي مع تدابير وسياسات لإعادة توزيع الإيرادات لصالح الفقراء. وتعاني الأسر الفقيرة في البلدان العربية عموماً، ولو بدرجات متفاوتة، من ارتفاع معدلات البطالة، وتدني عائدات الأفراد العاملين منها، وقلة مشاركة الأفراد الذين هم في سن العمل في النشاط الاقتصادي. ويجب أن يعتمد نمط النمو المؤاتي للفقراء في المنطقة العربية إطاراً للسياسات يعزز جميع الجوانب التالية في آن معاً:

(أ) النمو الذي يقوم على كثافة اليد العاملة من خلال تعزيز التنمية الزراعية والصناعية؛

(ب) تعزيز قدرة الفقراء على الاندماج في عملية النمو الاقتصادي؛

(ج) زيادة معدل مشاركة السكان الذين هم في سن العمل، ولا سيما النساء، في النشاط الاقتصادي؛

(د) التركيز على برامج تنمية المناطق الفقيرة.

٣- سياسة الاستثمار والاستثمارات العامة والأهداف الإنمائية للألفية

٩٠- تحتاج المنطقة العربية إلى استثمارات ضخمة للنهوض بالبلدان العربية إلى مستوى من النمو مؤاتٍ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحتى يكون النمو وسيلة لامتصاص البطالة السائدة حالياً، لا بد من تحقيق معدلات استثمار أعلى من المعدلات المسجلة حالياً في بلدان كثيرة. وتتسم المشاركة الفعالة للقطاع العام في الاستثمار بأهمية بالغة وذلك لمجموعة من الأسباب. فالسبب الأول هو أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالأبعاد غير النقدية للفقر في القدرات يتطلب مبالغ ضخمة للاستثمار في المباني والتجهيزات. ولا تزال الاستثمارات الضخمة في البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الإمداد بالمياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحي المحسنة، وخدمات النقل والاتصالات، حاجة ملحة للتنمية في معظم البلدان العربية إن لم يكن كلها، ولا سيما في المجتمعات الريفية. وهذان الفرعان من فروع الاستثمار، في البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية، هما من المجالات التقليدية لعمل القطاع العام. والسبب الثاني هو أن الاستثمارات العامة هي القناة الرئيسية لاعتماد أساليب ترتكز على كثافة اليد العاملة، ولتعزيز نمو القطاعات والأنشطة التي ترتكز على كثافة اليد العاملة، ولتنمية المناطق المحرومة والمهمشة. والسبب الثالث هو أن القطاع

(١٠) Jan Vandemoortele, "The MDGs and pro-poor policies: Related but not synonymous", Working Paper No. 3, (International Poverty Center, UNDP, November 2002), p. 9.

الخاص في المنطقة العربية، كما في مناطق نامية أخرى، لا يزال صغيراً جداً بحيث لا يمكن الاعتماد عليه وحده في توليد معدلات استثمار مرتفعة. ونظراً إلى الضعف النسبي في المؤسسات المعنية بتعبئة المدخرات وتوجيهها، وعدم كفاية مؤشرات السوق، يبقى دور الدولة حاسماً في تسخير الموارد للتنمية وتحفيز الاستثمار الخاص.

٤- السياسة المالية والأهداف الإنمائية للألفية

٩١- يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إحداث نقلة كبيرة في الإنفاق العام. فإضافة إلى الاستثمارات الضخمة، يتوقع من الحكومات أن توسع نطاق مشاركتها في تدخلات الحماية الاجتماعية، وأن تغطي جزءاً كبيراً من التكاليف المتكررة للخدمات الاجتماعية الأساسية، إن لم يكن كلها. ونتيجة لذلك، يُتوقع للإنفاق العام اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن يتجاوز الموارد الحكومية في جميع بلدان المنطقة، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي.

٩٢- ففي الأجل الطويل، يضمن النمو زيادة الإيرادات العامة، حتى لو بقيت المعدلات والترتيبات الضريبية بمنأى عن أي تغيير. وفي الأجل القصير، تحظى الحكومات بخيارات عديدة غير الاقتراض لتوليد الموارد اللازمة للإنفاق العام على إجراءات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فتحسين الإدارة وضبط مالية الحكومة، بما فيها مالية المؤسسات العامة، لم يستغل بعد على النحو الصحيح، وتحسين كفاءة النفقات والمشاريع العامة يمكن الحكومات من ترشيد تخصيص المبالغ الضخمة وموارد الميزانيات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإضافة إلى ذلك، يمكن تخصيص المزيد من الأموال العامة لمجالات رئيسية تتصل بالأهداف الإنمائية للألفية كل حسب احتياجاته، وذلك من ميزانية عامة محدودة وعن طريق إعادة توزيع المبالغ بين القطاعات، وإعادة هيكلتها لصالح التدخلات اللازمة.

٥- تحسين قاعدة الأصول الخاصة بالفقراء

(أ) دور الزراعة

٩٣- لا تزال نسب كبيرة من السكان في الكثير من بلدان المنطقة، ولا سيما من النساء، تعتمد على الزراعة للعيش. وحالات الفقر في هذا القطاع هي أكثر بكثير منها في قطاعات أخرى. وإزاء هذا الوضع، من الصعب على البلدان التي تضم قطاعات زراعية ضخمة أن تحقق الأهداف الإنمائية، ما لم يشهد القطاع الزراعي فيها مزيداً من الازدهار.

٩٤- ومن الصعب تحسين مداخيل المناطق الريفية في الأجل الطويل من غير تحسين الإنتاجية الزراعية. وزيادة الاستثمار في البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية هي من التدخلات الحاسمة في تحسين إنتاجية القطاع الزراعي وزيادة دخله. وتخصيص استثمارات ضخمة لمشاريع الري واستصلاح الأراضي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وأن يتيح توزيع المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة. ويجب أن تشمل أي تدابير للإصلاح الزراعي مسائل منها حيازة الأراضي، والحصول على البذور والأسمدة والتكنولوجيا والاعتمادات، والنفاذ إلى الأسواق لبيع المحاصيل.

(ب) المشاريع غير الزراعية الصغرى والصغيرة والمتوسطة

٩٥- المشاريع الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي أنماط لتنظيم الإنتاج ترتكز على كثافة اليد العاملة. وهي بذلك تفسح المجال أمام استيعاب العاطلين عن العمل والفائض في الأيدي العاملة الناتج من ازدياد الإنتاجية في قطاعات أخرى.

٩٦- ويتطلب تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة تهيئة بيئة مؤاتية من خلال السياسات والمؤسسات والأنظمة المناسبة. وتتسم تدابير تحسين قاعدة الأصول لرواد المشاريع الحاليين والمحتملين بأهمية بالغة في هذه العملية. ومن الأساليب الأخرى لزيادة إنتاجية رواد المشاريع تمكين المشاريع الصغرى غير الزراعية من الحصول على الاعتمادات والاستفادة من البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية، وضمان الحصول على التعليم والتدريب. وإضافة إلى ذلك، يساهم دعم البرامج التدريبية لبناء القدرات في تحسين الكفاءات اللازمة لريادة المشاريع وتعزيز المهارات الإدارية لرواد المشاريع الحاليين والمحتملين مما يؤدي إلى تحسين أداء هذه المشاريع الصغيرة ومدها بالقدرة على الاستمرار.

٦- الاستثمار في الصحة والتعليم

٩٧- يعتمد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية اعتماداً كبيراً على إجراء تحسينات واسعة النطاق في الصحة والتعليم، وذلك للارتباط الوثيق بين هذين القطاعين وسياسات الحد من الفقر.

٩٨- ويجب على البلدان الأعضاء أن تدرج في خططها الإنمائية تدابير تهدف إلى تحسين الحصول على خدمات الرعاية الأساسية ذات النوعية الجيدة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، ولا سيما في المجتمعات الريفية والنائية، وفي أقل البلدان العربية نمواً، والمناطق التي تعاني من النزاعات، حيث تبلغ معدلات وفيات الأطفال والأمهات مستويات مرتفعة، ويزيدها ارتفاعاً انتشار الأمراض المعدية، ومنها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. وفي هذه المناطق، تدعو الحاجة إلى اعتماد نظام شامل للرعاية في مجال الصحة الإنجابية، يشمل تقديم معلومات وخدمات في تنظيم الأسرة؛ وتأمين خدمات جيدة النوعية قبل الولادة وبعدها؛ وخدمات الرعاية في حال الإجهاض وبعده إذا كان قانونياً؛ وخدمات الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية؛ إضافة إلى مكافحة الممارسات الضارة، مثل ختان الفتيات. ومن شأن اعتماد اللامركزية والإنصاف في توزيع الموارد الصحية أن يضمن تقديم خدمات صحية ملائمة للفقراء والمهمشين. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم تطبيق تدابير صحية وقائية، مثل حملات التحصين والتوعية، في تخفيض معدلات الإصابة بالأمراض المعدية.

٩٩- وعلى الرغم من الإنجازات الهامة التي تحققت في مجال التعليم في العقد الماضي، يبقى على البلدان العربية بذل المزيد من الجهود لتعزيز قاعدة رأس المال البشري. ومن الضروري زيادة الإنفاق لمحو الأمية، وتحسين نوعية التعليم الابتدائي والثانوي وتوسيع نطاقه، مع التركيز خصوصاً على الفتيات والنساء في المجتمعات الزراعية والريفية والنائية وغيرها من المجتمعات المحرومة. وفي إطار تحسين نوعية التعليم، يجب مراجعة المناهج الدراسية بهدف تضمينها قضايا الجنسين وتطوير المهارات التحليلية اللازمة لحل المسائل. وهذا يتطلب تزويد المعلمين بقدر أكبر من التدريب، وكذلك تحسين ظروف الخدمة

بحيث تهيئ بيئة إيجابية مؤاتية للتعلم. وينبغي كذلك تصميم مناهج التعليم بحيث تلبي متطلبات سوق العمل. ويتطلب إنجاز ذلك تكثيف الاتصال والتعاون بين الأوساط التعليمية والشركات الخاصة والمؤسسات العامة.

٧- السياسة البيئية

١٠٠- أصبح التخطيط وصنع القرار في المجال البيئي حاجة ملحة لجميع بلدان الإسكوا. فلا بد من توجيه السياسات نحو اعتماد نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتحسين البنيان المؤسسي لإدارة مختلف الموارد الطبيعية. وتستلزم هذه العملية تدابير مكثفة لبناء القدرات تتماشى مع ما تنطوي عليه القضايا البيئية من تنوع وتفرع. وإضافة إلى ذلك، يجب التدقيق في السياسات الاجتماعية والاقتصادية الكلية انطلاقاً من أثرها على البيئة. والتعاون الإقليمي والدولي هو عامل ضروري لتحقيق أهداف السياسة العامة، ولا سيما في مجال الموارد المشتركة والانسكابات عبر الحدود.

٨- بناء القدرات المؤسسية للرصد والإبلاغ

١٠١- تعاني القدرات المؤسسية في مختلف أنحاء المنطقة من ضعف في تحصيل الإحصاءات وتجميعها وتحليلها واستخدامها في صياغة السياسات والمشاريع وإدارتها. وبناء القدرات المؤسسية لإنتاج إحصاءات ذات نوعية جيدة يسهل رصد الأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ عنها، ويساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة.

٩- توطيد الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١٠٢- ستعم الفوائد التي تجنى من توظيف الاستثمارات المالية والبشرية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ جميع البلدان العربية، الفقيرة منها والغنية، وستطالها جميعاً أي مخاطر قد تنجم عن تلكؤ في الاستثمار في هذا المجال. ويجب على البلدان العربية تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، وتحسين السياسات، وتشجيع الاستثمار، وزيادة مساعدات المانحين. وهذا يتطلب عملاً دؤوباً على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية؛ وإصلاحاً يكون الهدف منه إرساء الحكم السليم، وإقامة الشراكات، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وكفالة الاستدامة البيئية، واعتماد سياسات اقتصادية لصالح الفقراء. وعام ٢٠٠٧ الذي يتوسط الفترة الفاصلة بين عام ٢٠٠٠، الذي اعتمدت فيه الأهداف الإنمائية للألفية، وعام ٢٠١٥ المحدد لتحقيق هذه الأهداف، يتيح فرصة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف واستعراض الاستراتيجيات ذات الصلة. والبلدان العربية مدعوة في هذا السياق إلى إجراء تقييم شامل للتقدم الذي أحرزته، وتحديد القضايا والتحديات الرئيسية التي ما زالت عالقة، والتدخلات الاستراتيجية، والموارد التي يلزم تخصيصها لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ويتوقف نجاح الإصلاحات والسياسات المشار إليها آنفاً على اعتماد نهج في التنمية قائم على الحقوق يشمل مختلف أصحاب المصلحة، من حكومات ومنظمات غير حكومية وقطاع عام ومجتمع مدني، إضافة إلى المنظمات الإنمائية الدولية، والمؤسسات المالية، والجهات المانحة. وعلاوة على ذلك، لا بد من اتخاذ تدابير لتنسيق جهود الشركاء في التنمية وتوحيدها على الصعيدين الوطني والدولي بغية تجميع الموارد البشرية والمالية لصالح الأولويات المحددة على الصعيد الوطني؛ وتحديد الأهداف ووضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة لتحقيقها؛ وإنشاء منتدى لتبادل التجارب والممارسات الجيدة. وتستطيع

المنظمات الدولية، ومنها الإسكوا خصوصاً، أن تساعد البلدان بتوطيد الإرادة والالتزام السياسيين؛ وتقديم المساعدة الفنية والدعم المالي في مجالات مختلفة منها، بناء القدرات الإحصائية الوطنية لرصد التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ عنه؛ والعمل بالتعاون مع الشركاء الوطنيين على إجراء دراسات ومسوح لتحديد القضايا الإنمائية الرئيسية؛ ورسم السياسات والبرامج وتنفيذها؛ وتشجيع تبادل الممارسات والدروس الجيدة؛ وتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة؛ ودعم النهج القائم على الحقوق في التنمية.